

Distr.: Limited
3 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)
الدورة السادسة والأربعون
فيينا، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

مُقدّم من حكومات إسبانيا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية

مذكّرة من الأمانة

في إطار التحضير للدورة السادسة والأربعين للفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)، قدّمت حكومات إسبانيا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة المرفقة. وقد استُنسخت الوثيقة الواردة في المرفق بالشكل الذي تلقتّها به الأمانة.



المرفق

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولاً- مقدمة..... ٤-١
٣	ثانياً- السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ١٥-٥
٧	ثالثاً- معالجة الأونسيترال لمسألة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في الماضي ٢٠-١٦
٩	رابعاً- المسائل التي يُنتظر من الفريق العامل تناولها ٤٥-٢١
١٦	خامساً- القطاعات التي يمكن أن تستفيد من العمل المضطلع به في هذا المجال..... ٥٣-٤٦

أولاً- مقدمة

١- حثَّ الفريقُ العاملُ الرابعُ (المعني بالتجارة الإلكترونية)، في دورته الخامسة والأربعين (فيينا، ١٠-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، الدولَ الأعضاء على تزويد الأمانة بمعلومات مناسبة تساعد على إعداد وثائق العمل لدورتها القادمة.^(١) وأعدت وفود إسبانيا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية هذه الوثيقة لذلك الغرض.

٢- ولاحظ الفريق العامل، في دورته الخامسة والأربعين، أنه لا وجود لإطار قانوني معمم مقبول دولياً للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.^(٢) غير أن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل تُستعمل في شتى المعاملات المحلية والدولية، في الوقت الحاضر، وقد سبق للعديد من المسائل المتصلة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أن تناولتها وسوّتها قوانين محلية ودولية، حسبما ارتئي في ورقة العمل هذه.^(٣) وما ينقص هو وجود درجة ملائمة من الاتساق عبر الحدود لجعل التعامل والتمويل والتجارة على الصعيد الدولي أكثر فعاليةً. وبالاستطاعة الاقتداء بتلك النماذج الموجودة كأنماطٍ ممكنة في عمل الفريق العامل. وأمام الفريق العامل الآن الفرصة لتحضير معايير دولية توفر اليقين القانوني في استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

(1) A/CN.9/737، الفقرة ٩٥.

(2) A/CN.9/737، الفقرة ١٤.

(3) A/CN.9/WG.IV/WP.115.

- ٣- وإنَّ النجاح المحرز في عدد من النظم المحلية هو بالضبط ما يوحي بضرورة إيجاد إطار قانوني معترف به دولياً للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. ذلك أنه ما لم يوجد إطار قانوني دولي، فإنَّ الفوائد المجنية بواسطة النظم المحلية لن تنفع عالم التجارة الدولية المتنامي.^(٤)
- ٤- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنَّ استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ما هو إلَّا جزء من مجموعة من المسائل القانونية الأوسع نطاقاً التي لها علاقة بالتجارة الدولية. ومن المسائل ذات الصلة التثبُّت من الهوية والنوافذ الوحيدة.^(٥) هكذا، فإنَّ نظر الفريق العامل حالياً في مسألة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ليس فيه استبعاد لما ينجز من أعمال هامة في مجالات أخرى من التجارة الإلكترونية، بل إنه يُعدُّ، في الواقع، عنصراً من عناصر مشروع شامل أضخم في مضممار التجارة الإلكترونية.

ثانياً- السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

ألف- السجلات القابلة للتحويل

- ٥- "السجل القابل للتحويل" مصطلح عام يشير إلى الصك القابل للتحويل وكذلك إلى مستند الملكية القابل للتحويل. والسجل الإلكتروني القابل للتحويل هو المكافئ الإلكتروني للسجل القابل للتحويل.
- ٦- والصكوك القابلة للتحويل هي صكوك مالية يمكن أن تتضمن إمَّا وعداً غير مشروط بسداد مبلغ محدد من المال إلى حائز الصك، أو أمراً موجَّهاً إلى طرف ثالث بأن يسدّد ذلك المبلغ إلى حائز الصك. ومن أمثلة الصكوك القابلة للتحويل السندات الإذنية والسفاتيح (الكمبيالات) والشيكات وشهادات الإيداع.

(4) إنَّ جزءاً من التحدّي المواجه يتمثّل في إيجاد معايير دولية موحّدة تستجيب لمختلف الأعراف القانونية، ولو أنَّ الاهتمامات التجارية العملية فيما يخصّ السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل غالباً ما تتشابه في شتى الدول. وكما لاحظ الفريق العامل، في دورته الأخيرة، فإنَّ هذا لا يحتمل أن يطرح مشكلة كبرى، بما أنَّ المعايير القانونية للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عادةً ما تكون متوافقة مع الأعراف القانونية (A/CN.9/737، الفقرة ٥٣). وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى كون السند القانوني الموضوعي الذي تركز عليه السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل مستقرّاً بما فيه الكفاية، فإنه ينبغي للفريق العامل أن يهتم بتوفير آلية تتيح للقواعد الموضوعية الموجودة الاشتغال في وسط إلكتروني.

(5) على سبيل المثال، فإنَّ بحث مسؤولية أطراف ثالثة مستأمنة وجهات أخرى مقدّمة للخدمات مسألة لا تخصّ السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل فحسب، وإنما أيضاً التثبُّت من الهوية والنوافذ الوحيدة.

٧- وتُعتبر المستندات القابلة للتحويل مستندات للملكية تُعامل في السياق المعتاد للعمل التجاري أو التمويل على أنها تثبت بصورة وافية أنَّ من حق الشخص الحائز لذلك المستند أن يستلم المستند والبضاعة المبيّنة فيه وأن يجوزهما ويتصرف فيهما (رهناً بأيّ دفعٍ ضد إنفاذ ذلك المستند). ومن أمثلة مستندات الملكية أنواع معيّنة من مستندات النقل وسندات الشحن وشهادات الإيداع في الميناء وإيصالات الإيداع في الميناء وإيصالات المستودع وأوامر تسليم البضاعة.

٨- والفرق الأساسي بين الصك والمستند الملكية هو أنَّ الصك يمثّل المال بينما يمثّل مستند الملكية البضاعة. فالسند الإذني، مثلاً، هو مستند قابل للتحويل يدلّ على وجود التزام بسداد دين. أمّا إيصال المستودع القابل للتداول فهو مستند ملكية يمثّل التزاماً من جانب مشغّل المستودع بتسليم البضاعة المخزونة في المستودع إلى حائز ذلك الإيصال.

باء- التمييز بين "القابل للتداول" و"غير القابل للتداول"

٩- إنّ الصكوك القابلة للتحويل ومستندات الملكية القابلة للتحويل قد تكون إمّا قابلة للتداول أو غير قابلة له. فالسجل القابل للتحويل وللتداول هو سجل يُدفع المال (الصك) أو تُسلّم البضاعة (المستند) بمقتضاه، إلى حامل السجل أو إلى الشخص المسمّى في السجل. وبالتالي، فإنّ جوهر التداولية هو القدرة على نقل استحقاق المال أو البضاعة بتحويل السجل ذاته. ويُعدّ السجل الذي لا يخوّل ذلك الاستحقاق سجلاً قابلاً للتحويل وغير قابل للتداول.

١٠- ومن المعتاد "تداول" سجل قابل للتحويل وللتداول (الحقوق تصاحب السجل) بقطع النظر عن المطالب في المعاملة الأصلية. وبعبارة أخرى، فإنّ الحقوق المكتسبة من سجل قابل للتحويل وللتداول ليست رهينة بالدفع التي تنشأ عن المعاملة الأصلية التي كانت أساساً لنشأة السجل القابل للتحويل وللتداول.^(٦) وهذه القدرة على نقل الحقوق التي ينشئها السجل بمعزل عن الدفع الأصلية هي الفارق الجوهرية بين "تحويل" سجل قابل للتحويل و"تداول" سجل قابل للتحويل.

(6) هكذا، على سبيل المثال، إذا دفع مشتر ثمن بضاعة بسند إذني، فإنّ كون المشتري يحق له مطالبة البائع بالتعويض عن عيوب البضاعة لن يكون له تأثير على حقوق حائز السند الإذني. وليس على الحائز الدفاع عن البائع من حيث نوعية البضاعة.

جيم - السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

١١ - جرت العادة أن يكون كل من الصكوك القابلة للتحويل والمستندات القابلة للتحويل ورقيا. وثمة، في الوقت الراهن، نماذج للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل موجودة ومتطورة في شتى القوانين المحلية والدولية.

١٢ - وبعض السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وللتداول، مثلا، معترف بها بموجب قانون الولايات المتحدة.^(٧) كما إن استخدام المستندات الإلكترونية القابلة للتحويل وللتداول معترف به بموجب قانون الولايات المتحدة.^(٨) ويعود عهد استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى ما قبل ٢٠ سنة في الولايات المتحدة، إذ نصّت اللوائح الاتحادية على استخدام إيصالات المستودع الإلكترونية من أجل صناعة القطن.^(٩)

١٣ - ويُستدلُّ من الأنشطة المضطلع بها في بعض البلدان مدى الفائدة والمزايا المنجية من استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتداول أو التحويل. فقد سنّت كوريا تشريعا وأقامت بنية تحتية للسندات والسفاتج الإلكترونية مبنية على مرافق التسجيل الإلكتروني. وينصّ قانون المطالبات النقدية المسجلة إلكترونيا^(١٠) الذي سنّته اليابان على ما يعتبر صورة إلكترونية مطابقة أو بديلا إلكترونيا للصكوك الورقية القابلة للتداول. ويضبط هذا التشريع، والبنية التحتية المقابلة له القائمة على مرافق التسجيل، مفهوما جديدا (هو المطالبة النقدية المسجلة إلكترونيا) يتمثل في أنها تعمل من عدّة جوانب وكأنها صكوك مالية إلكترونية، بينما تصنّف على أنها فئة جديدة من الحقوق الشخصية المتصلة بالديون النقدية (كما في ذلك المبالغ

(7) المادة ١٦ من القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية. هذه المادة تنص فقط على السندات الإذنية الإلكترونية (الصكوك الثنائية الطرف) وليس على الصكوك الإلكترونية الثلاثية الطرف (أي الشيكات والكمبيالات). والسندات الإذنية الإلكترونية منصوص عليها أيضا في قانون التوقيعات الإلكترونية في التجارة العالمية والوطنية ١٥، القانون التجاري الموحد، §§ ٧٠٠١-٧٠٣١، غير أنّ السندات الإذنية الإلكترونية يحصر ذلك القانون استخدامها في المعاملات العقارية. كما أنّ الصكوك الإلكترونية القابلة للتحويل الثلاثية الأطراف غير منصوص عليها لا في القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية ولا في قانون التوقيعات الإلكترونية في التجارة العالمية والوطنية. إلا أنّ هذا ما فتى يتحقّق لأغراض تحويل الأموال شبه الآني في كل مكان. ومن المعهود أيضا اليوم، والمتزايد، الاحتزال الرقمي للشيكات (استخدام نسخة رقمية عوضا عن الصك الأصلي في نظام القبض المصرفي).

(8) قانون الولايات المتحدة الموحد للمعاملات الإلكترونية (المادة ١٦) والقانون التجاري الموحد (المادة ٧: مستندات الملكية) وقانون المستودعات.

(9) قانون الولايات المتحدة الموحد للوائح الاتحادية، المادة ٧ - الزراعة، الجزء ٧٣٥ - لوائح الولايات المتحدة لقانون المستودعات.

(10) القانون رقم ١٠٢ المؤرّخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

المستحقة القبض)، ويُتوقع لها أن تستبدل السندات والسفاتيح بما هو أسرع وأفضل وأجدي.^(١١) وتوفّر المطالبة النقدية المسجّلة إلكترونياً، باعتبارها مطالبة نقدية موثّقة في سجلات إلكترونية، أداة مالية أكثر مرونة وليس ذلك فقط لأنها في شكل إلكتروني (مع كل ما في ذلك من منافع)، وإنما أيضاً لأنّ النسق الموضوعي للتداولية قد عدّل وسوّي على نحو طفيف للاستفادة من الشكل الإلكتروني. وهذا المقدار، من المنتظر للمطالبة النقدية المسجّلة إلكترونياً أن تحدث ثورة في تمويل الأعمال التجارية، لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٤ - وسنّت كولومبيا أيضاً تشريعاً في هذا الشأن. فالتشريع الكولومبي الحالي الخاص بالتجارة الإلكترونية ينصّ على الاعتراف بالسجلات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية. وهذه القواعد تقوم، إلى حدّ كبير، على القوانين النموذجية للأونسيترال. وتتيح القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية إصدار وتخزين الفواتير التجارية في شكل إلكتروني.^(١٢) وهناك سمة خاصة من سمات التشريع الكولومبي، ألا وهي أنّ الفاتورة التجارية الورقية تعتبر صكاً قابلاً للتداول. لذا، فإنّ بالإمكان إحالتها بجميع ما يترتب على ذلك من عواقب مرتبطة بطابعها التداولي، مع سهولة حصول المصدر على الخدمات المالية على أساس الخصم على رصيد الفاتورة. ولهذا الأسباب، يسمح التشريع الكولومبي كذلك بإصدار وتحويل الفواتير الإلكترونية باعتبارها صكوكاً قابلة للتداول.^(١٣) وتجري الآن صياغة اللوائح التي تعالج مسألتها إصدار وتداول الفواتير الإلكترونية. وقد أظهرت العملية الصياغية بوضوح الفائدة والمزايا التي يجنيها كل من القطاعين التجاري والمالي من وجود قواعد متعلقة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. ورغم أنه ما زالت الموافقة لم تتم على قواعد محدّدة في هذا الصدد، وبالذات في ضوء الولاية التي أسندتها اللجنة إلى الفريق العامل، فإنّ المرسوم الكولومبي ١٩ (المؤرّخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) يعدّل التشريع الكولومبي بشأن التجارة الإلكترونية لكي يتسنى لسلطات التصديق إصدار شهادات لاستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وأيضاً تقديم خدمات لتقييدها وحفظها وتسجيلها وتخزينها.

(11) تنشأ المطالبة النقدية المسجّلة إلكترونياً في سجل إلكتروني مقيّد لدى مؤسسة تسجيل ويمكن تحويله بحريّة إلى طرف ثالث. وهذا التحويل يعادل في جوهره التداول.

(12) القانون رقم ٩٦٢، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(13) القانون رقم ١٢٣١، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١٥ - وهناك تكاثرٌ في متون القانون الدولي التي تعترف بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وكما ذكر أدناه، فإن من بينها نصوص الأونسيترال.^(١٤) والجدير بالملاحظة منذ البداية أن الفريق العامل قد اختار تحديداً، في عمله حول اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ("اتفاقية الخطابات الإلكترونية")، أولاً يضع السجلات القابلة للتحويل في نطاق اختصاصه.^(١٥) وعسى أن يكون الفريق العامل قادراً على إتمام هذا العمل المؤجّل في ميدان السجلات القابلة للتحويل.

ثالثاً - معالجة الأونسيترال لمسألة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في الماضي

١٦ - ما برح موضوع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل معروضاً على الفريق العامل، عملياً، منذ أن شرع في معالجة مسائل تدرج ضمن مجال التجارة الإلكترونية. ومع أن الفريق العامل أبرز وناقش مدى صلة هذا الموضوع في عدّة مناسبات، فقد أرحباً مراراً وتكراراً تحديد مسار معين للعمل في هذا الشأن لأسباب مختلفة.

١٧ - لقد تناول الفريق العامل، عند إعداد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦، مسألة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في مرحلة متأخرة بالأحرى.^(١٦) وسرعان ما أُدركت المشاكل التي يطرحها تنظيم المطابقة الإلكترونية مع أصول الصكوك أو المستندات القابلة للتداول وبات جلياً أن مجرد صوغ مبادئ عامة حول حيادية الوسائط لن يعالج به كل الصعوبات والمسائل ذات الصلة. لكنه، اقترح إدراج مادة في القانون النموذجي تتناول مستندات للنقل القابلة للتداول، التي تقوم مقام مستندات ملكية البضاعة في بعض الولايات القضائية. وقد اتخذ قطاع النقل خطوات لاستخدام صيغ إلكترونية لمستندات النقل القابلة للتداول، إلا أن هذا كان يقع من دون نظام رقابي.^(١٧)

(14) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦)؛ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (٢٠٠٨).

(15) اتفاقية الخطابات الإلكترونية (المادة ٢ (٢)): "لا تنطبق هذه الاتفاقية على السفائح (الكمبيالات) أو السندات الإذنية أو بيانات الشحن أو سندات الشحن أو إيصالات المستودعات أو أيّ سند قابل للتحويل أو صك يعطي حامله أو المستفيد منه حقاً في المطالبة بتسليم البضاعة أو بدفع مبلغ من المال."

(16) A/CN.9/387، الفقرة ١٧٧؛ A/CN.9/406، الفقرتان ١٧٨-١٧٩.

(17) انظر، في هذا الخصوص، مقترحات المملكة المتحدة (المرفق الثاني للوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.66) والولايات المتحدة الأمريكية (مرفق الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.67)؛ الفقرات ١١٥-١١٧؛ A/CN.9/WG.IV/WP.69.

وعلى هذا الأساس، تنص المادتان ١٦ و ١٧ من القانون النموذجي على نموذج لتنظيم استخدام المستندات الإلكترونية القابلة للتداول في سياق العقود الخاصة بنقل البضائع.^(١٨)

١٨- وفي ضوء التساؤلات العديدة التي تثيرها السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، والمنافع المتوقعة من الصك الذي يعالج الموضوع، شجّع الفريق على النظر في المسألة باعتبارها موضوعاً للعمل مستقبلاً. وصدرت بعض الوثائق لهذا الغرض، مركزةً مجدداً في تحليلها على مستندات الملكية، مع توسّعها في الوقت ذاته في المجال ليمتد إلى النظم الموجودة للتحويل الإلكتروني للحقوق والمصالح في البضاعة.^(١٩)

١٩- وبما أنّ مسألة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لها صلة بقطاع النقل البحري، فقد تناولتها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً لعام ٢٠٠٨ ("قواعد روتردام"). وتوفّر قواعد روتردام إطاراً قانونياً لاستخدام سجلات النقل الإلكتروني القابلة (وغير القابلة) للتداول، وهو إطار استفاد كثيراً من الأعمال التي جرت والمناقشات التي دارت من قبل في الأونسيترال حول الموضوع وحول النماذج التي أتاحتها بعض القواعد الوطنية. ويمكن أن توفّر قواعد روتردام إطاراً نافعا للفريق العامل لمواصلة عمله بشأن السجلات القابلة للتحويل بصفة أعم. بيد أنّ قواعد روتردام ما هي إلا نموذج ممكن يستحق اهتمام الفريق العامل، ذلك أنّها لا تتطرق سوى إلى مستندات النقل وليس إلى جميع المشاكل المتعلقة عموماً بالصكوك والمستندات القابلة للتداول.^(٢٠)

٢٠- وكما ذكر آنفاً (الفقرة ١٥ أعلاه)، جرى أيضاً أثناء التفاوض على اتفاقية الخطابات الإلكترونية تناول السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. ففي هذه الاتفاقية تُركت جانباً المستندات القابلة للتداول واستبعدت صراحةً من نطاق تطبيق المادة ٢.^(٢١) وتمثّلت الأسباب الرئيسية من وراء هذا الاستبعاد في كون المسألة تتجاوز اختصاص الفريق

(18) تمّ اتباع الجزء الثاني من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦، على سبيل المثال، الجزء ٣ من قانون كندا الموحد بشأن التجارة الإلكترونية.

(19) A/CN.9/421، الفقرة ١٠٦؛ A/CN.9/WG.IV/WP.90.

(20) من بين النظم الخاصة والمعلقة للسجلات الإلكترونية (مستندات النقل) نظام بوليفيا (منظمة المرافق الإلكترونية لتسجيل سندات الشحن)، الذي يديره اتحاد للبنوك وقد اكتمل إلى حدّ أن في وسعه الإرشاد في المزيد من العمل فيما يتعلق بالسجلات القابلة للتحويل. وحسب التجربة المكتسبة مع نظام بوليفيا، فإنه ينبغي للفريق العامل، إذا ما نظر في مسائل مرافق التسجيل، أن ينظر في حقوق الطرف الثالث التي يمكن أن يطالب بها حائز الحقوق في نظام مرافق التسجيل.

(21) انظر الحاشية ١٥ أعلاه.

العامل وكذلك الاعتقاد بأن العناصر اللازمة في نظام قانوني يحكم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ما زالت لم تستحدث بالكامل.^(٢٢) وارتأى الفريق العامل أن الموضوع مهمٌ ويستلزم المزيد من النظر. وعليه، جاء في الحاشية التفسيرية لاتفاقية الخطابات الإلكترونية ما يلي: "لا تنطبق الاتفاقية على الصكوك القابلة للتداول أو مستندات الملكية، نظراً للصعوبة البالغة التي ينطوي عليها تكوين مكافئ إلكتروني للصكوك الورقية القابلة للتداول، الأمر الذي يستدعي استحداث قواعد خاصة بشأنه".^(٢٣) وتُعتبر المهمة الموكلة الآن إلى الفريق العامل استمراراً منطقياً وطبيعياً لسلسلة من الأعمال التي لم يُفصل فيها في دورات سابقة والتي حدثت بصدها تطورات ذات بالٍ في القواعد الوطنية ومن الناحية العملية.

رابعاً- المسائل التي يُنتظر من الفريق العامل تناولها

ألف- المسائل المستبانة في أعمال أخرى للأونسيترال

٢١- أثناء مناقشة مسألة المستندات التي وضعت لها أسانيد، تبيّنت بعض المسائل والمشاكل التي تحتاج إلى المعالجة فيما يتعلق بالقواعد الممكن تطبيقها على السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. ومن تلك المسائل ما يتصل مباشرة بالمعالم التي ينبغي أن تعالج في إطار قانوني يُعنى بإصدار السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل واستخدامها.^(٢٤) وتتصل هذه المسائل بالشروط اللازمة لإنشاء سجل إلكتروني قابل للتحويل، وأنواع المستندات القابلة للتداول وللتحويل التي يجوز إصدارها في شكل إلكتروني (الصكوك المالية ومستندات الملكية، وهلمّ جرّاً)، وشروط التحويل وتحديد هوية الحائز والمعايير التي يستوجبها ذلك، وكذلك التحديد الدقيق للحقوق المرتبطة بالسجل (هذا أمر يتعلق، كيفما كان الحال، بالجوانب الموضوعية للمستندات القابلة للتداول).^(٢٥)

٢٢- وأثيرت مسائل أخرى تتعلق بالمشاكل التي قد ينظر إليها على أنها جانبية بالنسبة لموضوع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وشائعة فيما يخص استخدام الوسائل الإلكترونية للأغراض التجارية، غير أن خَيْرَ مناقشة لها يمكن أن يجريها الفريق العامل. ومن

(22) اتفاقية الخطابات الإلكترونية، النص والحاشية التفسيرية، الفقرة ٨١.

(23) اتفاقية الخطابات الإلكترونية، النص والحاشية التفسيرية، انظر الفقرة ٧. انظر أيضا A/CN.9/484، الفقرة ٨٨ وما بعدها.

(24) انظر القسم رابعاً (ب) من هذه الورقة. انظر أيضا A/CN.9/484، الفقرة ٨٨ وما بعدها.

(25) لن يتطرق الفريق العامل إلى الحقوق القانونية الموضوعية التي تتركز عليها تلك الصكوك والمستندات.

تلك المواضيع مسؤولية الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات عن الأخطاء الحاصلة في الاتصالات باستخدام "العوامل الإلكترونية" (النظم الآلية)^(٢٦)، أو عموماً دور مسؤولية الأطراف الثالثة وغيرها من الجهات الوسيطة المستأمنة في تحويل المستندات أو الحقوق (أو في إكمال معاملات مشابهة). ومن شأن ما قد يضطلع به الفريق العامل من عمل فيما يتصل بتلك المسائل أن يخلف أثراً حميداً على الأمور المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، لما في ذلك التثبيت من الهوية في وسط إلكتروني (وهذا شيء حيوي بالنسبة للتداولية في الحيز الرقمي) أو إتمام الإجراءات المستندية في عمليات التصدير/الاستيراد (التي تشترك فيها الجمارك أو أي نظم من الممكن أن تكون مبنية على مرافق النوافذ الوحيدة).

٢٣- وفيما مضى، ناقش الفريق العامل النظام القانوني لاستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، فيما يتصل بمواضيع أخرى، مثل التوثيق التجاري، بما في ذلك سندات الشحن والتثبيت من الهوية، ونظم النافذة الوحيدة، إلخ، نظراً للمسائل القانونية العديدة التي تجمع بينها. وعادةً ما تشتمل هذه المواضيع المترابطة مسائل لها علاقة بتحويل الحقوق الشخصية أو حقوق التملك في الملكية الملموسة وغير الملموسة بوسائط إلكترونية.^(٢٧) وستكون بعض الجوانب لكل منها ملائمة للنظر في مسائل في نطاق السجلات القابلة للتحويل.

هاء- المبادئ الأساسية

٢٤- حدّد الفريق العامل، أثناء مداولاته في دورته الخامسة والأربعين، على الأقل خمسة مبادئ تلزم للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، ألا وهي: '١' المكافئ الإلكتروني للكتابة؛ و'٢' المكافئ الإلكتروني للتوقيع؛ و'٣' التفرد وضممان الوحدانية؛ و'٤' تحويل الحقوق؛ و'٥' تحديد هوية الحائز والتوثق من صفته.^(٢٨)

٢٥- وتوجد لكل من هذه الاهتمامات نماذج لعلّ الفريق العامل يرغب في النظر فيها.

١- الكتابة

٢٦- إنّ مسألة المكافئ الإلكتروني للكتابة، وإن كان من المحتمل أن تكون من المسائل الأقل إشكالاً التي تحتاج إلى المعالجة، مظهرٌ أساسيٌّ من مظاهر السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

(26) انظر A/CN.9/WG.IV/WP.104/Add.4، الفقرات ١١-١٣.

(27) انظر A/CN.9/WG.IV/WP.69، الفقرة ٨٣؛ A/CN.9/421، الفقرة ٦١.

(28) A/CN.9/WG.IV/WP.115.

فقد كان مفهوماً في السابق أن السجلات القابلة للتحويل لا بد من أن تكون مكتوبة وموقعة. واعترف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بأن مبدأ "التكافؤ الوظيفي" يكفي كبديل لمتطلب كتابة السجل.^(٢٩) كما إن اتفاقية الخطابات الإلكترونية وقواعد روتردام اعتمدت هذا المبدأ.^(٣٠) وهذه الحصيلة مترسّخة في عدّة قوانين محلية للتجارة الإلكترونية أيضاً، الكثير منها مستمدّ من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

٢- التوقيع

٢٧- على غرار الكتابة، هناك وفرة من القوانين المحلية والدولية التي تعتمد "التكافؤ الوظيفي" كمقياس للتوقيع. ومن ذلك قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية وأيضاً اتفاقية الخطابات الإلكترونية.

٢٨- على أن هناك أيضاً دعماً، بما في ذلك في قواعد روتردام، للاستغناء تماماً عن التوقيع بالنسبة للسجلات القابلة للتحويل. وفي الحالة الأخيرة، يُفترض أن وظيفة التوقيع هي إثبات حق التملك والتحويل وبما أن مفهوم "السيطرة"، المتجسّد في تلك القواعد يستجيب لتلك المشاغل، فإنّ التوقيع لا لزوم له.

٢٩- ولكل من النهجين الكثير مما يزيّيه، كما أنه توجد نماذج عديدة عملية في القانون الدولي والقانون المحلي معاً للفريق العامل أن ينظر فيها.

٣- التفرد وضمّان الوحدانية

٣٠- فيما يخصّ السجلات الورقية التقليدية القابلة للتحويل، يُفترض أن هناك نسخة فريدة ووحيدة.^(٣١) وهذا الافتراض لا يصحّ بالضرورة على السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وفي الوقت الحاضر، هناك نموذجان لهما صلة بتفرد السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وضمّان وحدانيتها: '١' نظم مرافق التسجيل و'٢' نظام الترميز.

٣١- وفي نظام مرافق التسجيل، يدوّن في مرفق مركزي للتسجيل إنشاء السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وإصدارها وتحويلها. ولأنّ مرفق التسجيل يدوّن استحقاقات السجل الإلكتروني القابل للتحويل بالنسبة للطرف صاحب الحق فيها، فلا داعي لاستنزام

(29) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (١٩٩٦)، المواد ٥-١٠.

(30) اتفاقية الخطابات الإلكترونية وقواعد روتردام.

(31) ثمة، بالطبع، مُتون قانونية كاملة تتناول مسائل الاحتيال والتزوير بالنسبة لنسخة السجل الورقية.

سجل متفرد وواحد لتلك الحقوق. وزيادة على ذلك، وبقدر ما يعوّض مبدأ السيطرة لزوم الحيازة المادية، كما هو مذكور أدناه، فإن مرفق التسجيل يستجيب أيضاً لدواعي السيطرة.

٣٢- وتُعدُّ نظم مرافق التسجيل مألوفة تماماً اليوم ومتطورة وفعّالة جداً.^(٣٢) فمثلاً، ينصّ القسم ١٦ من قانون الولايات المتحدة الموحد للمعاملات الإلكترونية على نظام مرافق لتسجيل المستندات الإلكترونية القابلة للتحويل.^(٣٣) كما إنّ قانون الولايات المتحدة التجاري الموحد ينصّ على السندات الإلكترونية لإثبات ملكية المنقولات استجابة لطلبات من قطاع تمويل السيارات من أجل تعزيز استخدام تلك السندات.^(٣٤) وقد وفّر كل من القانونين الأساس لنجاح السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في الولايات المتحدة.

٣٣- وتعود تجربة الولايات المتحدة في مجال مرافق التسجيل بالنسبة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى عشرين سنة إلى الوراء حينما استحدثت بتفويض اتحاديٍّ مرافق لتسجيل إيصالات مستودعات القطن.

٣٤- وثمة مثال آخر من أمثلة نظام مرافق تسجيل السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل منصوص عليه في القانون التجاري لجمهورية كوريا يمكن من سندات الشحن ويحدث التكافؤ القانوني بين سندات الشحن الورقية وسندات الشحن الإلكترونية المتعامل معها في مرفق إلكتروني لتسجيل حقوق الملكية.^(٣٥)

٣٥- وفيما يخصّ مسألة التفرد والوحداية، هناك نموذج ثانٍ هو نظام "الترميز"؛ علماً أنّ الرمز هو المكافئ الإلكتروني لمستند ورقي متفرد. وما فتئ تكافؤ الرمز الإلكتروني مع المستند الورقي يعدّ منذ فترة طويلة بأنه ممكن. هكذا، على سبيل المثال، فإنّ المادة ١٧ من القانون

(32) تقتصر المناقشة الواردة في هذه الورقة على نظم مرافق التسجيل بالنسبة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وهناك أيضاً أمثلة عن مرافق تسجيل دولية ناجحة للحقوق الضمانية. وأبرز مثال على ذلك هو اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (اتفاقية كيب تاون)، التي تنصّ على مرفق لتسجيل إيجار الطائرات والحقوق الضمانية بالنسبة لها. وهناك مثل آخر هو قانون الولايات المتحدة الأمريكية التجاري الموحد، المادة ٩: المعاملات المضمونة القسم ٩-١٠٥ (المنظمة للسندات الإلكترونية المثبتة لملكية المنقولات)، التي سنت استجابة لطلبات من قطاع تمويل السيارات تعزيزاً لاستخدام السندات الإلكترونية المثبتة لملكية المنقولات.

(33) جاء في التعليقات الرسمية: "أن النظام المرتكز على مرافق تسجيل تابع لطرف ثالث يرجح أن يكون هو السبيل الأنجع لتلبية الاشتراطات... بأن يظلّ السجل الإلكتروني القابل للتحويل متفرداً وقابلًا لتحديد هويته وغير قابل للتحويل، مع توفيره في الوقت نفسه الوسيلة اللازمة لضمان أن يكون المحال إليه مذكوراً بوضوح ومحدّد الهوية."

(34) قانون الولايات المتحدة الأمريكية التجاري الموحد، المادة ٩-١٠٥.

(35) A/CN.9/692، الفقرات ٢٦-٤٦.

النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية تعترف بلزوم سجل إلكتروني متفرد، من غير أن تحدّد الكيفية لفعل ذلك، مكنيةً باشتراط "استخدام وسيلة يمكن التعويل عليها لجعل رسالة البيانات أو رسائل البيانات المذكورة فريدة من نوعها".^(٣٦)

٣٦- كذلك، تنصّ المادة ٩ من قواعد روتردام على إمكانية تفرّد ووحداية السجل الإلكتروني القابل للتحويل. وإذا تماشيت تلك القواعد تحديد الكيفية التي يتم بها ذلك، فقد حوّلت الأطراف السلطة التقديرية لوضع إجراءات تفي بشروط معينة بدلاً من أن تحدّد بوجه خاص آلية تُتبع في كل الحالات.^(٣٧)

٣٧- وفي المقابل، وبينما اعترف الفريق العامل لدى صياغة اتفاقية الخطابات الإلكترونية بالتفرّد كشرط لازم للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، فإنه سلّم بأنّ إيجاد حلّ للمشكلة يستدعي مزيجاً من الحلول القانونية والتكنولوجية والتجارية، الشيء الذي ما زال لم يطور ويُختبر بالكامل. وهكذا، تفادت اتفاقية الخطابات الإلكترونية المسألة باستبعادها للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من نطاق اختصاصها.^(٣٨)

٤- الحيابة المادية وتحويل الحقوق بالتسليم

٣٨- توجد نماذج مطوّرة ومعمول بها من أجل المكافئ الوظيفي للحيابة المادية وتحويل الحقوق بالتسليم. وهذا الأمر يتحقق بمفهوم "السيطرة" في حلّ النماذج القانونية التي تحكم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. ويعتبر الشخص المسيطر على السجل الإلكتروني القابل للتحويل بأنه حائز في ميسورة إنفاذ الحقوق الواردة في ذلك السجل. ومتى استعمل السجل الإلكتروني القابل للتحويل كبديل لحيابة الورقة القابلة للتحويل، تكون السيطرة بمثابة البديل لتسليم السجل الإلكتروني القابل للتحويل. وبموجب النماذج الحالية، تجوز السيطرة بواسطة الرمز ونظم مرافق التسجيل.^(٣٩)

(36) قانون الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، المادة ١٧.

(37) المادة ٩ من قواعد روتردام ("يكون استخدام أيّ سجل نقل إلكتروني قابل للتداول خاضعاً لإجراءات يحددها الأطراف").

(38) اتفاقية الخطابات الإلكترونية، المادة ٢ (٢).

(39) ثمة قواعد قانونية عدة بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل اعتمدت، أو استوعبت، نموذجاً لنظام مرافق التسجيل. ومن أمثلة ذلك في إطار قانون الولايات المتحدة المادة ١٦ من القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية (الذي يحكم الصكوك الإلكترونية القابلة للتحويل)، التي تنصّ على نظم قائمة على مرافق التسجيل. وقد جاء في التعليقات الرسمية عليها "أن النظام المرتكز على مرافق تسجيل تابع لطرف ثالث يرحح أن يكون هو السبيل الأنجع

٣٩- وبمقتضى نموذج الترميز، تكون هوية الشخص المسيطر على السجل الإلكتروني القابل للتحويل (أي الحائز) واردة في السجل نفسه، وتُبيّن التغييرات في الملكية (مثل الإحالات) بواسطة تعديلات تُدخل مباشرة على ذلك السجل. وبموجب هذا النموذج، يتطلّب تحديد مالك السجل الإلكتروني القابل للتحويل نظاماً للاحتفاظ بسيطرة محكمة على السجل نفسه، وكذلك على إجراءات تحويل السيطرة. وكما هو الشأن في حالة الأوراق القابلة للتحويل، قد تدعو الحاجة إلى ضوابط تكنولوجية أو أمنية لضمان وجود "نسخة ذات حجّة" متفرّدة، يتعدّر نسخها أو تحويلها ويمكن إسنادها لمعرفة هوية المالك (وكذلك معرفة اشتراطات السجل الإلكتروني القابل للتحويل ذاته).

٤٠- وبموجب نموذج مرفق التسجيل، تكون هوية مالك السجل الإلكتروني القابل للتحويل مبيّنة في مرفق تسجيل منفصل مستقل. كما يقتضي هذا النموذج أن يستلزم إثبات هوية مالك ذلك السجل السيطرة المحكمة على مرفق التسجيل. ويصبح تفرّد نسخة السجل الإلكتروني القابل للتحويل ذاتها أمراً أقل أهمية أو غير ذي صلة طالما كانت هناك وسيلة للتحقق من سلامة ذلك السجل المقيد في مرفق التسجيل.

٤١- وقد برهن نموذج السيطرة على فعاليته ونجاعته كطريقة لإيجاد البديل لشرط الحيازة المادية للمستندات في المعاملات الإلكترونية. ففي ميدان الأوراق المالية الاستثمارية، مثلاً، تنصّ الولايات المتحدة في قوانينها، منذ ١٩٩٢، على مفاهيم "السيطرة" للاستعاضة صراحةً عن الحيازة المادية للأوراق المالية الاستثمارية وإحالتها، اعترافاً منها بأنّ من غير العملي في الممارسات التجارية العصرية تحويل الملايين من الأسهم المادية للأوراق المالية يومياً.^(٤٠) ومن المهم أن اتفاقية اليونيدرو بشأن القواعد الموضوعية المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط (جنيف، ٢٠٠٩) تنصّ على الاعتراف بـ "اتفاق السيطرة".

لتلبية الاشتراطات ... بأن يظلّ السجل [الإلكتروني] القابل للتحويل متفرّداً وقابلاً لتحديد هويته وغير قابل للتحويل، مع توفيره في الوقت نفسه الوسيلة اللازمة لضمان أن يكون المحال إليه مذكوراً بوضوح ومحدّد الهوية. وثمة قانون محلي آخر حديث يستوعب نظم مرافق التسجيل، هو المادة ٨٦٢ من الصيغة المنقّحة للقانون التجاري الكوري، التي اشترعت في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (القانون رقم ٩٧٤٦)، والتي تُمكن من استخدام سندات الشحن الإلكترونية. وهي ترسي التكافؤ القانوني بين سندات الشحن الورقية وسندات الشحن الإلكترونية المتعامل معها في مرفق إلكتروني لتسجيل حقوق الملكية.

(40) قانون الولايات المتحدة التجاري الموحد § ٨-١٠٦.

٤٢ - وبالمثل، ومنذ العقد الأخير، ينصّ قانون الولايات المتحدة الذي يحكم المعاملات المضمونة في الملكية الشخصية على "السيطرة" على الأصول غير الملموسة التي من شأنها أن تكون ملموسة لولا أنها في شكل إلكتروني.^(٤١)

٤٣ - وكما جرى بالنسبة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وللتداول، بالتحديد، وسّعت الولايات المتحدة مبدأ السيطرة ليشمل كلاً من الصكوك الإلكترونية القابلة للتحويل^(٤٢) والمستندات الإلكترونية القابلة للتحويل.^(٤٣) كما إنّ قوانين محلية أخرى، مثل القانون التجاري لجمهورية كوريا، تنصّ على "السيطرة" كوسيلة لحيازة وتحويل المستندات الإلكترونية للملكية.^(٤٤)

٤٤ - وتنصّ قواعد روتردام على السيطرة كأساس للوفاء بمتطلبات حيازة وتحويل المستندات الإلكترونية القابلة للتحويل.^(٤٥) هكذا، وعلاوة على النماذج المحلية الموجودة، من المعترف به دولياً أنّ مبدأ "السيطرة" ملائم لعنصري حيازة وتحويل السجلات الإلكترونية في المعاملات الإلكترونية. ومع أنّ قواعد روتردام ليست نافذة المفعول بعد ولا توفر تجربة عملية في هذا الباب، فإنّ الأمثلة المحلية السالفة الذكر تدلّ على سجل استعمال ناجح وطويل.

٥ - تحديد هوية الحائز والتوثيق من صفته

٤٥ - عندما تستخدم السيطرة كبديل للحيازة، تحدّد تلقائياً هوية الطرف الذي له الحق في أن يسيطر، وبذلك تتحقّق فعلياً القدرة على تحديد هوية الحائز ويُستلزم ذلك التحديد مثلما لو كانت هناك حيازة للصك أو المستند. يمكن أن يتحقّق ذلك بوجود دليل يثبت هوية الشخص يكون مدججاً في النسخة ذات الحجية ذاتها، أو يجعل النسخة ذات الحجية مرتبطة منطقياً بطريقة تُقتنى بها هوية ذلك الشخص، مثل نظام مرفق التسجيل، لكي يتنبّه أيضاً

(41) قانون الولايات المتحدة التجاري الموحد، المادة ٩: المعاملات المضمونة.

(42) المادة ١٦ (السجلات القابلة للتحويل) من القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية؛ والمادة ٢٠١ (السجلات القابلة للتحويل) من قانون التوقيعات الإلكترونية في التجارة العالمية والوطنية. ومنذ أن سُنّ القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية، تطوّر قطاع كامل للرهون العقارية في الولايات المتحدة يتيح رهونا عقارية وسندات إذنية مرافقة لها تتمّ إلكترونياً عبر نظام السجلات الإلكترونية للرهون.

(43) القانون التجاري الموحد، المادتان ٧-١٠٦ (السيطرة على المستندات الإلكترونية للملكية) و٧-٥٠١ (ب) (إيصالات المستودع وسندات الشحن: التداول والتحويل).

(44) المادة ٨٦٢ من الصيغة المنقحة للقانون التجاري الكوري، التي اشترعت في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (القانون رقم ٩٧٤٦) (هذه المادة تُمكن من استخدام سندات الشحن الإلكترونية).

(45) قواعد روتردام، المادة ١، الفقرتان ٢١ و٢٢، والمادتان ٥٠ و٥١.

الشخص الذي يفحص النسخة ذات الحجية فيكون لديه دليل على السيطرة. ومن ثم، فإن مفهوم "السيطرة" عادة ما يُعرّف على نحو يركز على هوية الشخص الذي يحق له إنفاذ الحقوق المحسّدة في السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

خامساً- القطاعات التي يمكن أن تستفيد من العمل المضطلع به في هذا المجال

٤٦- إن العمل الذي تقوم به الأونسيترال في ميدان السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل سيُحسّن ممارسات القطاعات التي تستخدم تلك السجلات وسيخلق أيضاً بيئة تستطيع فيها قطاعات أخرى أن تشرع في استخدام تلك السجلات. وترد أدناه أمثلة على بعض القطاعات ذات الصلة. ومن المتوقع التعرّف على قطاعات أخرى من خلال مناقشات الفريق العامل.

٤٧- والجدير بالذكر أن زيادة الاتساق والفعالية في تلك الميادين من التجارة والتعامل التجاري يمكن أن تعطي دفعة قوية للاقتصادات النامية باعتماد قوانين للتجارة الإلكترونية تكون عصرية وفعّالة وبإزالة الحواجز الناجمة عن الفوارق بين القوانين التجارية للشركاء التجاريين.

ألف- مستندات الملكية

٤٨- في الاقتصادات الزراعية، تسمح إيصالات المستودع الإلكترونية بزيادة التمويل على أساس البضاعة المستودعة.^(٤٦) ويستدلّ من الخبرة المكتسبة في الأسواق المحلية التي استخدمت فيها إيصالات المستودع الإلكترونية أن مما تمتاز به هذه الإيصالات على إيصالات المستودع الورقية انخفاض تكاليف المعاملات وتيسر قابلية التحويل وازدياد الضمان للحائزين والتوسّع في استخدام إيصالات المستودع عموماً. وبالنسبة للمزارعين، فإنّ هذا يعادل تكاثر المزايا التي يدرّها استخدام إيصالات المستودع. وتشمل تلك المزايا الحصول على القروض وارتفاع مبالغها والقدرة على الاستجابة لمستويات مختلفة من العرض والطلب من جراء أوضاع السوق المتقلّبة، والقدرة على بيع مقادير كبيرة وبالتالي جني أرباح إضافية من الحجم. كذلك، فإنّ المشتريين يجنون مزايا من قدرتهم على الاشتراء بكميات كبيرة تحديد نوعية السلع. وتوحي هذه المنافع بأهمية الإيصالات الإلكترونية للمستودعات، خاصة في الاقتصادات الزراعية النامية حيث لا تستعمل اليوم على نطاق واسع.

٤٩- وقد أعرب في دياحة قواعد روتردام عن القلق لأنّ النظام القانوني القائم الذي يحكم النقل الدولي للبضائع بحراً لا يأخذ في الاعتبار الكافي ممارسات النقل الحديثة، مما في ذلك استخدام مستندات النقل الإلكترونية. ونتيجة لذلك، تحتوي قواعد روتردام على فصل

Henry Gabriel, "Warehouse Receipts and Securitization in Agricultural Finance," 17 Uniform (46) Law Review 369 (2012).

(هو الفصل ٣) مخصص لسجلات النقل الإلكترونية يعترف بأنه يجوز للأطراف أن تستخدم أيًا من سندات الشحن الورقية أو الإلكترونية. ولعلّ هذا الفريق العامل يودّ النظر في قواعد تنطبق على استخدام مستندات النقل الإلكترونية خارج مجال قواعد روتردام وأيضا في قواعد كفيلة بأن تعزز الأحكام ذات الصلة من قواعد روتردام.

باء- الصكوك

٥٠- إنّ السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل تستخدم حاليا في المعاملات المالية التي تعتمد على تأجيل السداد أو الخصم على القرض مثل حدود الخصم التي تخوّلها المصارف.^(٤٧) وجرت العادة بإصدار صك قابل للتداول (مثل السند الإذني)؛ لكن استخدام الصك القابل للتداول يُتجنّب أحيانا بسبب العبء الإداري الذي يصاحب تجهيز الورقة التي تتطلبها تلك المعاملات. وفي هذه الحالات، لجأت الكيانات بالأحرى إلى مجرد "الخصم على رصيد الفاتورة" أو "استحقاقات الحساب"، المبنية على حوالة القرض. فالقدرة على إصدار صكوك إلكترونية قابلة للتحويل من شأنها أن تخلق ظروفًا أضمن لتحويل القرض وآليات أنجع للمطالبة بالدفع تقوم على وسائل تكون في مأمنٍ من المنعّصات المرافقة للشكل الورقي.^(٤٨)

٥١- وسيكون أيضا لإصدار وتحويل السجلات القابلة للتداول أثر على الخدمات أو المعاملات التي تستند إلى استخدام القروض الشخصية أو المستندات القابلة للتداول كضمانة جانبية. وعلى العموم، فإنّ جميع الخدمات أو المعاملات التي تستلزم تأجيل السداد كطريقة لتمويل المدين تنتفع من إمكانية التحويل الإلكترونية للحقوق.

(47) كطريقة لتمويل التعامل التجاري، غالبا ما تخصم الكيانات المصرفية من القروض التجارية. وتستعمل هذه الصيغة أيضا في خدمات العمولة. وعادة ما تستلزم هذه الأنواع من الخدمات تقديم فواتير أو مستندات أخرى تدلّ على المعاملات التي ينشأ عنها القرض.

(48) في دراسة استقصائية أجريت على كيانات مصرفية إسبانية (شملت الجمعية المصرفية الإسبانية والاتحادية الإسبانية لمصارف الادّخار)، أفاد ١٠٠ في المائة من المخبين أنهم يوفّرون الخدمات المالية رهنا باستخدام الصكوك القابلة للتداول. وذكر ٨٣ في المائة منهم أنّ تلك الخدمات "متكرّرة جدا" (١٧ في المائة الآخرون وصفوها بأنها "شائعة"). وبالمثل، أعلن ١٠٠ في المائة أنهم يقدّمون خدمات الخصم على القروض (أو التي تستلزم استخدام القرض كضمانة جانبية) التي لا تُلجئهم إلى إصدار المستندات القابلة للتداول وتحويلها. وذكر ٦٦ في المائة منهم أنهم يفعلون ذلك لما في ضرورة الاعتماد على الورق لممارسة أو تحوّل الحقوق من مضايقة. وصرّحوا جميعا بأنهم وجدوا، أو من شأنهم أن يجدوا، الفائدة في التشريع الذي يتناول صراحة استخدام الصكوك الإلكترونية القابلة للتداول أو تحويل الحقوق بشروط أو نتائج مكافئة.

٥٢ - وقد تستفيد السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من قطاع الرهون.^(٤٩) ويصدر المقترض المرهّن سندات إذنية إلكترونية مُكوّمة في جملة من المستندات الإلكترونية متصلة بها. ويمكنُ الضمانُ الممنوح باستخدام الصكوك القابلة للتداول من أجل الدفع، في جملة أمور، وسطاءً من شراء الدين وإعادة بيعه في السوق الثانوية.^(٥٠) وتستخدم النظم المشتغلة حالياً مرافق التسجيل تراجع وتعتمد حساباتها مؤسسات مشتريّة أو وسيطة. وخلاصة القول، فإنّ النسق الموضوعي الذي يستخدم في هذا النظام الإلكتروني هو نفسه الذي يطبق على السندات الورقية. وعلى غرار ذلك، فإنّ كثيراً من المؤسسات التربوية تعرض إمكانية تمويل رسوم الدراسة باستخدام السندات الإذنية الصادرة إلكترونياً.^(٥١) وتُجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الرهون لم يبدأ استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلاّ عندما وُجد إطارٌ قانوني ينصُّ عليها. ويمكن، فوق ذلك، أن تُوفّر السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أساساً لاستحداث أساليب جديدة للتمويل ما زالت غير مُتخيّلة.

٥٣ - وهناك قطاعات أخرى يمكن أن تستفيد من السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ومن التحويل الإلكتروني للحقوق. ولعلّ الفريق العامل يودّ النظر في المؤسسات التجارية التي تتوقّف خدماتها بدرجة أو بأخرى على تحويل المستندات أو الحقوق. مثلاً، المعاملات التي تستوجب ضماناً مستقلاً أو خطاب ائتمانٍ تستفيد هي أيضاً من استخدام المستندات القابلة للتحويل.

(49) كطريقة لتمويل التعامل التجاري، غالباً ما تخصم الكيانات المصرفية من القروض التجارية. وتستعمل هذه الصيغة أيضاً في خدمات العمولة. وعادةً ما تستلزم هذه الأنواع من الخدمات تقديم فواتير أو مستندات أخرى تدلّ على المعاملات التي ينشأ عنها القرض.

(50) كما جاء في القسم السابق، هذا يتم من خلال نظام التسجيل الإلكتروني للرهن في نطاق الإطار القانوني الذي توفره الولايات المتحدة.

(51) يدير مكتب الإعانة الاتحادية للطلاب التابع لإدارة التعليم في الولايات المتحدة برنامجاً لتمويل نفقات ورسوم التعليم يقوم على استخدام السندات الإذنية.